الاسرائيلية على اعطاء القروض ، وهما : وضع القانون الاردني حدا اقصى للفائدة يبلغ ٩ ٪ ، وهو أقل من المعدل الذي كان أصحاب البنوك الاسرائيليين يريدون اعطاء قروض به ، والثاني هو انه ليس لدى أصحاب البنوك اية ضمانة بتسديد القروض . وحتى اواخر ١٩٧٢ ، لم تعط البنوك الاسرائيلية اموالا في الضفة الغربية الا في حالات « الدين المباشر » ، عادة لاغراض التنمية ، حيث كان على الحكومة ان توافق على كل قرض وتتعهد بالامن والفروقات الضرورية في الفائدة . ثم تخلت الحكومة الاسرائيلية عن المادة في القانون الاردني التي تضع الـ ٩ ٪ كحد أقصى لمعدل الفائدة ووسعت ضمانا حكوميا بلغ ٩٠ ٪ للقروض في المناطق المحتلة . وبالاضافة الى ذلك ، زادت الحكومة الحد الاقصى للضمانات الاجمالية للقروض في المناطق المحتلة من ٢٠ مليون ليرة اسرائيلية الى ٥٠ مليون ليرة اسرائيلية(١٤٠). وتستطيع البنوك الاسرائيلية الان اقراض الاموال في المناطق المحتلة بنفس الشروط كما في اسرائيل : لقد فتح الباب أمام تغلغل راس المال المالي الاسرائيلي في الضفة الغربية .

وبينما تستعد البنوك الاسرائيلية لصب العملة الاسرائيلية في المناطق المحتلة ، تضع الحكومة برامج لسحب العملة الاردنية منها . ان كلا من الليرة الاسرائيلية والدينار الاردني هو عملة شرعية في الضفة الغربية ، وتهتم الحكومة الاسرائيلية باستمرار تدفق الدنانير من الضفة الشرقية الى الضفة الغربية ومن ثم الى الصناديق الاسرائيلية ، لان الدنانير ، التي يمكن تحويلها بسهولة الى جنيهات استرلينية ودولارات ، تخفف من مشكلة اسرائيل في التبادل الاجنبي . وتشجع الحكومة الاسرائيلية تصدير البضائع المصنعة من الضفة الغربية الى الشرقية بسبب العملة الصعبة التي تحصلها هذه الصادرات ، وحتى أنها تدفع نقدا حوافز للمصدرين لتحويل الدنانير المدفوعة في عمان لقاء بضائعهم الى الحكومة الاسرائيلية على أساس تبديلها بالعملة الاسرائيلية . وفي آب (أغسطس) ١٩٧٠ ارتفعت الحوافز الى معدلات عالية جدا : للسمن ، ٨٠ اجورا اسرائيلية لكل دولار ، او حوالي ٢٣ سنتا ، وللشموع والصابون والمشروبات الروحية والبلاستيك، مثلا، ١٠٥ اجورات لكل دولار ، او حوالي ٣٠ سنتا(١٤١). وقد جاء في تقرير الادارة العسكرية ان « الارتفاع في معدلات الحوافز قد وسع رقم مبيعات الدنانير المأخوذة لقاء الصادرات »(١٤٢).

لقد دفع الى بعض الصناعيين ، كما يظهر في الارقام التالية ، حوافز كبيرة جدا للصادرات ، خاصة لصناعيي السمن والصابون في نابلس ، الذين قد دفع اليهم أكثر من مليون ليرة اسرائيلية في العام ١٩٧٠ — ١٩٧١ للصادرات في كل صنف .

مدفوعات حوافز الصادرات

نيسان (ابريل) ١٩٧٠ — آذار (مارس) ١٩٧١(١٤٣)

المنطقة	المنتوج	الكمية المدفوعة (ليرة اسرائيلية)
بيت لحم	البلاستيك	١٨٧،٠٠٠
	منتجات التجميل	١٧٠،٠٠٠
	المشروبات الروحية	٦٤،٠٠٠
رام الله	الورق	١١٤،٠٠٠
	الشوكولاته	٢١٠،٠٠٠
	الصابون	٥٣٤،٠٠٠